**عنوان البحث**: **تحدي التمويل الأصغر بين التقليدي والإسلامي لمحاربة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين الجزائر وبنغلاديش**.

*عبد اللطيف عـامر*

[*com.amlatif2@gmail*](mailto:com.amlatif2@gmail)

*جامعة البشير الإبراهيمي ب ب ع. الجزائر*

*ياســين حريـــزي*

[*yacine.simp@gmail.com*](mailto:yacine.simp@gmail.com)

*جامعة سطيف 1. الجزائر*

**ملخص البحث:** أصبح اليوم كل من التمويل الأصغر والتمويل الإسلامي صناعتين مهنيتين بمنتجات متنوعة، وقواعد عملاء متنامية، وتغطية جغرافية آخذة في الاتساع وقد وضعت كل من الصناعتين حلولا مبتكرة لتلبية احتياجات السكان الذين هم خارج نطاق الحصول على الخدمات المالية التقليدية، وتتشارك الصناعتان الأهداف لتقديم الخدمات المصرفية الشاملة من خلال تمويل أنشطة إنتاجية صغيرة ومصغرة، تمس بشكل أوسع الطبقات الفقيرة. حيث يجمع الاقتصاديون وخبراء التنمية الاجتماعية علي أهمية نظام التمويل الأصغر لمناهضة الفقر خاصة وسط شرائح الفقراء الناشطين، ويستشهد هؤلاء بالنجاح الذي حققه هذا النهج بالعديد من الدول.

**الكلمات المفتاحية:** التمويل الأصغر، التمويل الأصغر الإسلامي، الفقر، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، البطالة.

**Title of The Paper : Microfinance between conventional and Islamic world to fight poverty And achieving sustainable development a comparative study between Algeria and Bangladesh**

**Abstract :** Became every day of microfinance and Islamic finance two industries occupational variety of products, The geographical coverage is widening has developed all of the industries innovative solutions to meet the needs of the population who are outside the scope of access to traditional financial services, The two models share the objectives to provide comprehensive banking services through the funding of the activities of the productivity of small and miniature, Affecting the wider the poor. It combines economists and development experts on the importance of social system of microfinance to combat poverty , They inferred the success achieved by this approach in many countries.

**Keywords:** Microfinance، Islamic Microfinance, Poverty, Small and medium-sized enterprises, Unemployment.

**مقدمة**:

تقدم برامج التمويل الأصغر مجموعة متنوعة من الخدمات المالية كخدمات الإقراض والإيداع والادخار لتلبية الاحتياجات المالية للفقراء القادرين على بدء مشروعات اقتصادية مدرة للدخل.

ويعتبر إعلان هيئة الأمم المتحدة سنة 2005 السنة الدولية للتمويل الأصغر بمثابة الاعتراف الدولي بأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه برامج التمويل الأصغر المنفذة من قبل الجهات المؤسساتية المختلفة، سواء من حيث أهمية الخدمات المالية المتاحة للجميع في إطار بناء أنظمة مالية مفتوحة للجميع، أو من حيث أهمية المشروعات الصغيرة والبالغة الصغر المحدثة في ظل هذه البرامج ودورها في توفير فرض العمل ورفع مستويات المعيشة في إطار التنمية الشاملة والمستدامة.

وأصبح اليوم كل من التمويل الأصغر والتمويل الإسلامي صناعتين مهنيتين بمنتجات متنوعة، وقواعد عملاء متنامية، وتغطية جغرافية آخذة في الاتساع وقد وضعت كل من الصناعتين حلولا مبتكرة لتلبية احتياجات السكان الذين هم خارج نطاق الحصول على الخدمات المالية التقليدية، وتتشارك الصناعتان الأهداف لتقديم الخدمات المصرفية الشاملة من خلال تمويل أنشطة إنتاجية صغيرة ومصغرة، تمس بشكل أوسع الطبقات الفقيرة.

ومن خلال هذا الطرح سنحاول في هذه الورقة البحثية الإجابة على التساؤل التالي:

ما هو الدور الذي يلعبه التمويل الأصغر بنموذجيه التقليدي والإسلامي في محاربة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر مقارنة مع بنغلاديش؟

وسنعالج هذا الإشكال من خلال هذه الورقة البحثية وذلك بالتطرق إلى مختلف جوانبه النظرية والتطبيقية، التي تندرج ضمن المحاور الرئيسية التالية:

**-** الإطار المفاهيمي للتمويل الأصغر بشقيه التقليدي والإسلامي.

- تطورات التمويل الإسلامي الأصغر وظاهرة الفقر في الجزائر.

- تطورات التمويل الإسلامي الأصغر في الجزائر وتحديات القضاء على الفقر دراسة مقارنة مع بنغلادش**.**

**المحور الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل الأصغر بشقيه التقليدي والإسلامي.**

***أولا:الحاجة للتمويل الأصغر*** تتعدد المصادر التمويلية المتاحة أمام الفقراء، فهم يستعينون بالنظم غير الرسمية مثل المرابين مقرضي المال أو المشاركة في جمعيات تناوب الإقراض والادخار المنتشرة في الكثير من الدول،كما يستعينون بأصولهم الخاصة في تمويل احتياجاتهم للنقود(التمويل الذاتي، وما يلاحظ حول هذه الأساليب التمويلية أنها تتسم بمخاطر عديدة كارتفاع تكاليف الاقتراض ودرجة المخاطر المرتبطة بها، وعدم المرونة مما يجعلها لا تتلاءم وخصوصيات الفقراء، وأما عن المصادر التمويلية الرسمية فمعظم الفقراء ومحدودي الدخل يفتقرون إلى الحصول على تلك الخدمات المالية المقدمة من طرف المؤسسات المالية الرسمية كالبنوك التجارية وغيرها من المؤسسات المالية الأخرى، حيث تشير بعض المصادر إلى أنه على مستوى الاقتصاديات النامية لا تقدم أنظمتها المالية الرسمية خدماتها المالية سوى لنسبة تتراوح مابين 20 ℅ و 30 ℅ من سكان تلك المناطق.

وخلال العقود الثلاثة الماضية ظهرت مؤسسات مالية يصطلح عليها عموما **بمؤسسات التمويل الأصغر**، تهتم بتقديم الخدمات المالية للعملاء قليلي الدخل أو الفاقدين للأهلية للحصول على تلك الخدمات المالية من المؤسسات المالية الرسمية التي تحابي فئة الأغنياء على حساب فئة الفقراء.

وتعتبر المنظمات غير الحكومية وبعض البنوك التجارية كبنك الشعب الاندونيسي وبنك غارمين ببنغلاديش من بين الأوائل الذين عملوا في ميدان التمويل البالغ الصغر،وقد بينوا من خلال ذلك أن الفئات التي يستبعدها النظام المالي الرسمي بمختلف مؤسساته المالية يمكن أن تكون مجالا مربحا من وجهة النظر التجارية البحتة.

***ثانيا: مفهوم التمويل الأصغر وخصائصه*:** وردت عدت تعاريف للتمويل الأصغر ويمكن أن نوجز أهمها في التعاريف التالية:

**1-** *التعريف***:**"التمويل الأصغر هو تقديم الخدمات المالية للفقراء من منظمي مشروعات العمل الحر".[[1]](#endnote-1)

يعرف التمويل الأصغر على أنه مجموعة الخدمات المقترحة (المقدمة )للأفراد الذين ليس لهم القدرة على الحصول على تلك الخدمات من المؤسسات المالية التقليدية.[[2]](#endnote-2)

ونلاحظ انطلاقا من هذه التعاريف أن برامج التمويل الأصغر تركز على ضرورة تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية وليس خدمات الإقراض فقط هذا من جهة،ومن جهة أخرى تركز على تقديم تلك الخدمات المالية المتنوعة إلى شريحة الفقراء القادرين على خلق المشروعات المدرة للدخل.

وما يمكن قوله مما سبق هو أن مفهوم التمويل الأصغر يشير إلى توفير الخدمات المالية وهي في المقام الأول الائتمان والأوعية الادخارية والتحويلات المالية التي تقدم للعملاء الفقراء النشيطين اقتصاديا غير القادرين على الحصول على الخدمات التي تقدمها مؤسسات مالية رسمية . وذلك وبهدف التغلب على أحد المعوقات الرئيسية التي يواجهها الفقراء في جميع أنحاء العالم ألا وهي ندرة الفرص للحصول على قروض وعلى الخدمات المصرفية الأخرى والتي تقدم من خلال النظم المصرفية الرسمية.

*2ـ خصائص برامج التمويل البالغ الصغر***:** تتميز برامج المؤسسات العاملة في ميدان التمويل الأصغر بالخصائص التالية:

* تقديم القروض الصغيرة والقصيرة الأجل لأغراض رأس المال العامل.
* التقييم البسيط والسهل لاستثمارات المقترضين.
* استخدام بدائل مستحدثة كالضمانات الجماعية وأسلوب الادخار الإلزامي بدلا من استخدام الضمانات العينية.
* إمكانية حصول المقترض على قروض جديدة يتوقف على مدى وفائه بالتزاماته في تسديد القروض السابقة.
* الدفع المبسط لأقساط القروض كأسلوب الدفع الأسبوعي أو الشهري،أو أسلوب الدفع اليومي في بعض برامج التمويل الأصغر.
* ارتفاع معدلات التحصيل لأقساط القروض مقارنة بمعدلات تحصيل القروض على مستوى بعض المؤسسات المالية التقليدية.
* استخدام أدوات الادخار الطوعي كأسلوب يزيد من قدرة المقترض على تلبية احتياجاته الخاصة الظرفية.
* فرض أسعار فائدة مرتفعة لتغطية التكاليف.
* خدمات مالية ملائمة من حيث السرعة والتوقيت والقيمة.

***ثالثا: عناصر التمويل الأصغر*:** تتمثل عناصر التمويل الأصغر في مصادر تعبئة التمويل من جهة ومستقبلي هذا التمويل من جهة أخرى.

*1ـ مصادر التمويل*: وهي المؤسسات التي تقدم خدمات مالية للفقراء، واغلبها مؤسسات قائمة على برامج القروض الصغرى وتقبل إيداع المبالغ الصغرى من عملائها فقط وليس من العامة، ويقدم التمويل الأصغر في الغالب بواسطة ثلاثة مصادر رئيسية تتمثل في المؤسسات الرسمية كالبنوك، والمؤسسات شبه الرسمية مثل المنظمات غير الحكومية وهي منظمات غير ربحية تتخصص في اقراض المشروعات متناهية الصغر وأصحاب الأعمال الحرة، ولكنها لا تملك في العادة ترخيصا من الجهات الحكومية للتعامل مع الودائع والمصادر غير الرسمية مثل الممولين وأصحاب المتاجر والمجموعات التي تخدم بعضها البعض.

*2ـ مستقبلي التمويل:* هم في العادة من ذوي الدخل المحدود غير القادرين على الوصول إلى المؤسسات المالية الرسمية، وهم غالبا من أصحاب المشاريع الصغرى المشتغلين لحسابهم الخاص والذين يديرون أنشطتهم الاقتصادية في اغلب الأحيان من منازلهم، وفي المناطق الريفية يكون عميل التمويل الأصغر عادة من صغار المزارعين أو ممن يقومون بأعمال تدر دخلا متواضعا مثل إعداد وبيع المأكولات المنزلية، أو غيرها من أنواع التجارة البسيطة، أما في المدن فتتسم أنشطة التمويل الأصغر بالتنوع مثل أصحاب المتاجر، مقدمي الخدمات، الصناع الحرفيين والباعة المتجولين وغيرهم، وهنا يمكن القول أن عملاء التمويل الأصغر هم الفقراء وغير الفقراء المعرضون للفقر والذين لهم مصدر دخل ثابت نسبيا.[[3]](#endnote-3)

***رابعا: تحديات التمويل الأصغر*:** أستحدث هذا النظام من التمويل بالأساس لتحقيق مجموعة من الأهداف وتحقيقها مرهون بمجابهة التحديات التالية:

*1ـ الوصول إلى الفقراء*: الغرض الذي من أجله وجدت مؤسسات التمويل الصغير هو الوصول إلى الفقراء الذين تعجز المؤسسات المالية الرسمية عن التعامل معهم. ومؤسسات التمويل الصغير كلما وصلت إلى أكبر عدد ممكن من الفقراء كانت أنجح، والوصول إلى الفقراء له عدد من الأبعاد التي يمكن أن ينظر إليها مثل البعد الكمي والبعد الكيفي.

*2ـ الاستدامة المالية*: المقصود من الاستدامة المالية هو: قدرة مؤسسات التمويل الصغير على تغطية جميع تكاليفها المالية والإدارية والديون المعدومة عن طريق دخلها من خدماتها، وذلك دون الحاجة إلى الاعتماد على موارد مالية تأتي من الخارج في شكل منح، أي أن تكون المؤسسة المالية قادرة على تحقيق فائض يمكن استثماره لتطوير المؤسسة وخدماتها. [[4]](#endnote-4)

*3ـ القضاء على الفقر:* كما قال استانلي فيشر الأمر الذي يجعل من فكرة التمويل الصغير فكرة جذابة هي أنه يوفر "الأمل للكثير من الفقراء لتحسين أوضاعهم من خلال جهودهم الشخصية"، فهل فعلا التمويل الصغير يحسن ظروف الفقراء بصفة عامة؟ مقياس أثر التمويل الصغير على الفقر؟

أ- زيادة الدخل وتكوين الأصول.

ب- تمكين المرأة.

***خامسا: الفرق بين التمويل الأصغر الإسلامي والتقليدي*:** تتجلىأهم الفوارق يبن التمويل الأصغر الإسلامي والتقليدي في أدوات تعبئة الموارد المالية وأدوات صرفها، فبينما يقوم النظام التقليدي على الودائع والمنح والقروض بنظام الفائدة، يزخر النظام الإسلامي بتشكيلة من الأدوات لحشد الأموال والتمويل وإدارة المخاطر.

*1ـ أدوات تعبئة الأموال:*يمكن تقسيم أدوات حشد الأموال بشكل عام إلى

* الأعمال الخيرية التي تشمل الزكاة والصدقة والأوقاف والهدايا التي تشمل الهبة والتبرع: وبينما توجد نظائر للصدقة والهبة والتبرع في التمويل الأصغر التقليدي، مثل المنح والإسهامات، فإن الزكاة والوقف يتمتعان بمكانة خاصة في النظام الإسلامي وتحكمهما قواعد فقهية مفصلة. والزكاة ركن من أركان الإسلام الخمسة والغرض منها تمويل أفقر الفقراء. وتتيح الأوقاف أصول على المدى البعيد تدر تدفقات الدخل أو تساعد بشكل غير مباشر في عملية إنتاج وتكوين الثروات. وبتوجيه منافعها للفقراء.
* الودائع التي من الممكن أن تأخذ شكل الوديعة والقرض الحسن والمضاربة: يوجد في حسابات الادخار ما يقابل الوديعة والقرض الحسن والمضاربة، فالودائع الجارية والآجلة تعد مصدراً من مصادر التمويل التقليدية في مؤسسات التمويل الإسلامي الأصغر، وتجتذب الودائع الإسلامية الهبات، وهو ما يحتسب في صالحها مقارنة بالعائدات من الودائع المدرة للفائدة. أما وديعة القرض الحسن فهي لا تدر أي عائدات، بل تستتبع أحياناً مصروفات. وبالنسبة لودائع المضاربة فهي تقوم على المشاركة في الربح والخسارة ويكون المودع هو رب المال وتقوم مؤسسات التمويل الأصغر بدور المضارب. وتؤكد الأدلة من واقع التجربة الإندونيسية أن مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية قد تخلفت كثيراً عن نظيراتها التقليدية من حيث توفير الأموال من خلال الودائع.
* الأسهم التي قد تأخذ شكل المشاركة القديمة أو الأسهم الحديثة: يوجد أمام مؤسسات التمويل الأصغر خيار توفير الأموال من خلال النماذج التشاركية، مثل المشاركة أو الأسهم الحديثة. وقد استطاع أحد برامج التمويل الأصغر أن يثبت بنجاح عملية المنهج الإسلامي التشاركي الذي يقوم على المشاركة في الربح والخسارة.

*2ـ أدوات صرف التمويل:*ويمكن تقسيم وسائل التمويل عموما إلى: [[5]](#endnote-5)

* وسائل تشاركية تقوم على المشاركة في الربح والخسارة مثل المضاربة والمشاركة،
* ووسائل بيعية مثل المرابحة.
* ووسائل استئجارية مثل الإجارة.
* ومنح خيرية مثل القرض على عكس التمويل الأصغر العادي الذي لا يعتد بالقرض الحسن كمنهجية تمويلية، يعتبر التمويل الأصغر الإسلامي هذه المنهجية سبيلاً "نقياً وفعالاً" لتمويل الفقراء.

**الجدول رقم (1):وسائل التمويل في ظل التمويل الأصغر الإسلامي**

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| الوسيلة | توجه إلى | تكلفتها | المخاطر على المقترض | المخاطر على المقرض | بيان العملية |
| المضاربة | الأصول الثابتة، ورأس المال المتداول | مرتفعة للغاية | منخفضة | مرتفعة للغاية | تكاليف إدارة القرض ومراقبته تعتبر مرتفعة بسبب تعقد جدول السداد وغياب المحاسبة المناسبة. |
| الإجارة | الأصول الثابتة | متوسطة | مرتفعة | متوسطة | تكاليف إدارة القرض ومراقبته تعتبر منخفضة بسبب بساطة جدول السداد مما يسمح بالمرونة وإمكانية التعديل حسب تفضيل آل عميل. وينتشر استخدام هذه الوسيلة فيما بين مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية  ويسهل أن تتبناها مؤسسات التمويل الأصغر العادية. |
| **المرابحة** | الأصول الثابتة ورأس المال المتداول | متوسطة | مرتفعة | متوسطة | تكاليف إدارة القرض ومراقبته تعتبر منخفضة بسبب بساطة جدول السداد. وقد تؤدي تعددية التعاملات التي تتم في تمويل رأس المال المتداول إلى رفع التكاليف مما يسمح بالمرونة وإمكانية التعديل حسب تفضيل كل  عميل، وينتشر استخدام هذه الوسيلة انتشارا كبيراً من الناحية العملية، بالرغم من أن الكثيرون يعتقدون أنها  بديل قريب من الإقراض الربوي. |
| القرض | جميع الأغراض | منخفض للغاية | منخفض للغاية | متوسطة | هذه الوسيلة تقوم على الأعمال الخيرية وتجمع ما بين التطوع وانخفاض التكاليف العامة. وهي وسيلة شائعة لأنها تعتبر أنقى نوع من أنواع التمويل. |
| الاستصناع | الأصول الثابتة | مرتفعة | مرتفعة | مرتفعة | تتسم هذه الوسيلة بالطبيعة المتوالية مما يخلق مخاطر تتمثل في ازدواج الثقة. |
| الاستجرار | رأس المال المتداول | متوسطة | متوسطة | متوسطة | هذه الوسيلة مثالية للتعاملات المتكررة متناهية الصغر. ولا يستوعب الأطراف تعقيدها بسهولة. مما يجعل منها آلية غير شائعة. |

المصدر: طارق الله خان. **تنمية التمويل الأصغر الإسلامي التحديات والمبادرات**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، السعودية 2008، ص25.

وتشير التجربة العملية إلى تفضيل المرابحة على المضاربة من حيث المبدأ لأنها لا تستدعي أي سجلات كتابية، وغالباً ما لا تتوافر على مستوى المشروعات البالغة الصغر، وحتى وإن توافرت قد يرفض العميل المشاركة فيها. فضلاً عن أنه في حالة المرابحة يوجد عقد محدد الأركان ذو مبلغ محدد مسبقاً. وفي ظل العقد الثابت يقل تعقد العملية وتقل تكلفة التنفيذ على المؤسسة.

**المحور الثاني: تطورات ظاهرة الفقر والتمويل الإسلامي الأصغر في الجزائر.**

***أولا: أدبيات الفقر في الجزائر*:** تعتبر ظاهرة الفقر ظاهرة جد مهمة في تحديد الملامح العامة لكل اقتصاد من اقتصاديات دول النامية، فهي ظاهرة لا تخلو أي دولة منها بل تنتشر وبشكل واسع في أغلبها، وإن كان فيه اختلاف في نسبة ومعدل انتشاره من دولة إلى أخرى فهي تشترك بشكل عام في مسبباته، وهي قضية مألوفة ومتناولة من حيث أنها ظاهرة اقتصادية، واجتماعية، لجميع الشعوب والحضارات، والمجتمعات، وفي جميع العصور.

*1 مفهوم الفقر:* **من المسلم به عدم وجود تعريف موحد للفقر يتفق عليه الجميع، وإنه لمن المثير حقا للانتباه أن لا نجد مفهوما "للفقر" وتعريفا علميا دقيقا له، رغم أنه كان السبب في العديد من الثورات الاجتماعية والتغيرات الكبرى والاضطرابات السياسية، كما أن مفهوم الفقر هو نسبي بمعنى أن مفهوم الفقير قد يتغير من زمن إلى آخر ومن مجتمع إلى آخر.**

**عرف الاقتصادي "أمرتي سان" (الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد) ظاهرة الفقر "هو الحرمان من الإمكانيات الأساسية من ضعف وعدم القدرة على المبادرة وغياب الحقوق وفقدان إمكانية التعبير عن الرأي وحق المشاركة في اتخاذ القرار والتصور الحركي".**[[6]](#endnote-6)

**وعرف البنك الدولي الفقر على انه حالة من الحرمان الإنساني، تتعلق بالفرص الاقتصادية والتعليم والصحة والتغذية بالإضافة إلى نقص الأمن والحقوق السياسية.** [[7]](#endnote-7)

كما أن للفقر أشكال وأنواع مختلفة، ولا يهم في هذا المقام ذكرها والتفصيل فيها، ففي دولة مثل الجزائر تبقى معضلة الفقر هي نفسها مهما تغيرت أسماؤه وأنواعه.

*2 تطور نسبة الفقر في الجزائر***: تتعدد طرق وأساليب قياس الفقر وتختلف من دراسة إلى أخرى، إلا أنها تجتمع حول** أهمية قياسه والتي تكمن في التعرف على الفقراء ومعرفة أماكن تواجدهم، والتعرف على خصائصهم الديموغرافية ومستوياتهم التعليمية والصحية، بهدف وضع الخطط والسياسات الرامية إلى انتشال هؤلاء الفقراء من حالة الفقر إلى اللافقر.

والجدول الموالي يبين تطورات ظاهرة الفقر في الجزائر، ومعدلات تطوره خلال سنوات منتصف الثمانينات إلى غاية سنوات 2005 و 2007، وفق مؤشر خط الفقر الوطني، وكذلك خط الفقر الدولي.

**جدول رقم(2): تطور نسب الفقر في الجزائر**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| السنة | وفق خط الفقر الوطني | وفق خط الفقر الدولي**٭** |
| **1988** | **8.1** | **6.79** |
| **1995** | **14.1** | **6.61** |
| **2000** | **12.1** | **ـ** |
| **2005** | **5.4** | **ـ** |
| **2010** | **5.6** | ـ |

**٭ خط الفقر 1.25 دولار باليوم بناءاً على المكافئ الشرائي للدولار للعام 2005.**

**المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2010 .صندوق النقد العربي**

من خلال معطيات الجدول يمكن نميز بين مرحلتين حسب نسبة عدد الفقراء إلى إجمالي السكان في الجزائر، المرحلة الأولى الأشد فقرا تفوق فيها معدلات الفقر 10 %، وتشمل سنوات قبل 2000، والمرحلة الثانية التي تقل فيها نسبة الفقر عن%10 ، وتشمل سنوات بعد 2000.

*3ـ تطور مؤشرات توزيع الدخل في الجزائر:* بناءا على البيانات المفصلة المتوفرة من خلال بعض المسوحات الحديثة في الجزائر، يتبين وجود تباين في المستوى المعيشي ودخل مختلف فئات المجتمع.

تعتبر الجزائر من الدول النامية ذات التوزيع العادل نسبيا للدخل، حيث يقدر متوسط معامل جيني الذي يقيس حالة توزيع الدخل لهذه الدول بحوالي %39.5، بينما يفوق%40 في عديد من الدول النامية، خاصة في إفريقيا وأمريكا الجنوبية، وبشكل عام توضح بيانات تطور معامل جيني عبر الزمن تحسنا في توزيع الدخل بين أول وأحدث مسح متوفر في الجزائر إلا أنها تبقى غير كافية، وهو كما يوضحه الجدول الموالي.

**الجدول رقم (3)**: **تطور مؤشر معامل جني لتوزيع الدخل في الجزائر**

|  |  |
| --- | --- |
| السنة | مؤشر جيني لتوزيع الدخل (%) \* |
| **1988** | 40.14 |
| **1995** | 35.33 |
| **2000** | 36.90 |
| **2005** | **ـ** |
| **2010** |  |

**\*** هذا المعامل بين الصفر: حالة العدالة الكاملة، والواحد الصحيح أو % 100حالة عدم العدالة القصوى.

**المصدر: ـ بيانات التقرير الاقتصادي الموحد 2010، صندوق النقد العربي**

ونميز بين فئتين من الفقراء في الجزائر، الفئة الأولى يستطيعون زيادة دخلهم بأنفسهم من خلال الانخراط في أنشطة اقتصادية حرة، والفئة الثانية وهم الذين لا يستطيعون إنشاء صناعات ونشاطات اقتصادية حرة وذلك لكونهم يفتقدون للمؤهل العلمي أو التكويني ويمكنهم أن يكونوا جزءا في النشاطات التي تقيمها الفئة الأولى.

***ثانيا: التمويل الإسلامي الأصغر في الجزائر***

يمكن اعتبار التمويل الإسلامي في الجزائر –على محدوديته- متعدد المصادر، إذ يمكن أن يكون مصدره بنوكاً إسلامية مثل بنك البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائر، كما يمكن أن يكون أيضاً هيئات حكومية مثل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أو هيئات شبه حكومية مثل صندوق الزكاة، والمؤسسات المصرفية على غرار بنك البركة الجزائري الذي تأسس سنة 1991 م، وبنك السلام الذي تأسس في منتصف سنة 2006 م وبدأ عمله رسمياً في نهاية 2008 .

إلا أن نشاط هذه البنوك الإسلامية في التمويل الإسلامي الأصغر في الجزائر يكاد يكون منعدماً، وذلك كون أن المشاريع الصغيرة تنطوي على قدر كبير من مخاطرة عم السداد الذي يرجع إلى نقص خبرة الشباب في إدارة المشاريع التي ينشئونها، هذا بالإضافة إلى أن تلك البنوك وللتأمين ضد تلك المخاطر تطلب ضمانات كبيرة لن تكون في متناول هؤلاء الشباب، ولهذه الأسباب فإن التمويل الإسلامي الأصغر في الجزائر يكاد ينحصر في الهيئات الحكومية وشبه الحكومية،

*1ـ الطلب على التمويل الأصغر***:** يرتكز ويستند الطلب على التمويل الأصغر في الجزائر على مجموع المؤشرات التالية:

عدد المشروعات والصناعات الصغيرة :هي مشروعات العمل الحر التي يقيمها الفقراء والتي تمكنهم من زيادة دخلهم وبذلك تخرجهم من دائرة الفقر.فهذه الشريحة من المجتمع لا تحتاج إلى مساعدة لأنفسهم ولكن تحتاج إلى مساعدة في إنشاء وإدارة مشاريع وأنشطة من شأنها أن تحسن من دخلهم، وبصفة خاصة يحتاجون إلى المساعدة في الحصول على الموارد المالية لتمويل أنشطتهم الاقتصادية.

استنادا إلى المؤشرات المتعلقة بتحديد عدد الأسر الفقيرة التي تعاني من عدم تلبية احتياجاتها المالية، وبناء على وضعية المشروعات المصغرة والصغيرة الناشطة في القطاع الرسمي وغير الرسمي، والتي يرتفع عددها من فترة إلى أخرى وتعاني من عدم القدرة على الوصول إلى مصادر تمويلية مناسبة، يظهر جليا أن هناك طلبا كبيرا محتملا على خدمات التمويل الأصغر في الجزائر، والذي يحتاج إلى التفكير في أساليب تغطيته بالشكل المقبول والملائم من حيث الوقت والتكلفة.

***ثالثا: الجهات المقدمة لخدمات التمويل الأصغر (العرض):*** كما هو الحال بالنسبة للطلب على التمويل الأصغر الإسلامي، فإن العرض يستند إلى وجود ونشاط المؤسسات المالية والبرامج التمويلية التالية:

*1ـ برامج المساندة الحكومية:* هناك ثلاثة برامج حكومية تم تأسيسها في إطار سعي الحكومة في مكافحة البطالة وتشجيع منظومة المشروعات المصغرة والصغيرة، وهذه البرامج هي كالتالي:

أـ برنامج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب**:** أنشئت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في سنة 1996 وتعرف بأنها هيئة وطنية ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتعمد إلى المساهمة في الاقتصاد الوطني من خلال إنشاء وتوسيع مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات، ولها عدة فروع ولائية وضعة تحت تصرف رئيس الحكومة في بادئ الأمر ثم كلف وزير التشغيل بالمتابعة العملية لمختلف أنشطتها.[[8]](#endnote-8)

كان الانطلاق الفعلي للوكالة في دعم إنشاء المؤسسات المصغرة خلال السداسي الثاني لسنة 1997 لتكون الحل الأنجع لمعالجة مشكل البطالة أثنا الفترة الانتقالية نحو اقتصاد السوق الحر، ويتم إدخال تعديل على الجهاز وهذا تماشيا مع معطيات المراحل المتجددة والواقع الذي يفرض ظروف معينة، حيث تم مؤخرا الإلغاء التام للفوائد على القروض.

وإن كانت تتمثل أساسا في صيغة القرض الحسن، فهي استحدثت ليس بغرض التمويل الإسلامي، وإنما تمويل بدون فوائد حتى يكون أقرب إلى المساعدة الاجتماعية التي تقدمها الدولة لهؤلاء الشباب، ولكننا اعتبرناه إسلاميا بحكم صورته الفعلية.

يوجد نوعان من تركيبة التمويل: التي يقدمها الجهاز تمويل ثنائي وتمويل ثلاثي، وبعد التعديلات التي أدخلتها الحكومة على هذه التركيبة في اجتماعها بتاريخ 22/02/2011 أصبحت كما يلي:

* التركيبة المالية لإنشاء مؤسسة مصغرة بتمويل ثنائي تتشكل التركيبة المالية من: المساهمة المالية للشاب أو الشباب أصحاب المشاريع ، القروض بدون فائدة والتي يمكن اعتبارها قروضاً حسنة التي تمنحها الوكالة، وتتغير قيمة المساهمة حسب مستوى الاستثمار.

ويتمثل الهيكل المالي للتمويل الثنائي في الجدول التالي:

**الجدول رقم (4):هيكل التمويل الثنائي لإنشاء مؤسسة مصغرة في ظل ANSEJ**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **مستوى الاستثمار** | **المساهمة الشخصية** | **القرض بدون فائدة ANSEJ** |
| الاستثمار أقل من 5.000.000 دج | 71 % | 29 % |
| الاستثمار ما بين 5.000.001ـ10.000.000 دج | 72 % | 28 % |

المصدر: المنشورات التعريفية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

* التركيبة المالية لإنشاء مؤسسة مصغرة بتمويل ثلاثي: تتشكل التركيبة المالية من: المساهمة المالية للشاب أو الشباب أصحاب المشاريع، القرض بدون فائدة الذي تمنحه الوكالة، القرض البنكي الذي تتحمل فوائده الوكالة.

ويتمثل الهيكل المالي للتمويل الثلاثي في الجدول التالي:

**الجدول رقم (5): هيكل التمويل الثلاثي لإنشاء مؤسسة مصغرة في إطار ANSEJ**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **مستوى الاستثمار** | **المساهمة الشخصية** | **القرض بدون فائدة من**  **ANSEJ** | **القرض البنكي** |
| الاستثمار أقل من 5.000.000 دج | 01 % | 29 % | 70 % |
| الاستثمار ما بين 5.000.001ـ10.000.000 دج | 02 % | 28 % | 70 % |

المصدر: المنشورات التعريفية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

ب ـ برنامج الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: والتي تمنح في حالات معينة قروضاً حسنة خاصة لدعم أنشطة النساء الماكثات في البيوت، إلا أننا لم نتناول هذا النوع من التمويل لصغر حجمه حيث يمكن إدراجه ضمن التمويل المتناهي الصغر وليس التمويل المصغر.

وتوفر هذه البرامج المساعدة المالية والفنية لأصحاب المشروعات المصغرة والصغيرة المدرة للدخل، منها القروض المدعومة والمخفضة الفائدة، والإعفاءات الضريبية، إضافة إلى برامج تكوينية حول أساليب التسيير المالي والإداري المشروعات المصغرة والصغيرة.

ونشير هنا إلى وجود تباين بين هذه البرامج من حيث حجم القروض المقدمة، ومن حيث طبيعة السكان المستهدفين، ومن حيث الأهداف الاجتماعية التي تسعى إلى تحقيقها، وعموما جميع هذه البرامج تستخدم تقريبا نفس أسلوب التنظيم في تنفيذ برامجها.

كما نشير أيضا إلى أن البنوك تعتبر مشاركا رئيسيا في هذه البرامج، من حيث قيامها بتقديم القروض المكملة للتركيبة المالية للمشروعات المصغرة والصغيرة، وذلك وفقا لشروط اتفاقيات الشراكة المبرمة بين البنوك العمومية وكل من هذه البرامج الحكومية.

*2ـ البنوك العمومية:*بدأت بعض البنوك الجزائرية في السنوات الأخيرة الاهتمام بتمويل المشروعات المصغرة مرغمة على ذلك من طرف الدولة في الكثير من الأحيان، أو بدافع مجاراة التغيرات التي تشهدها البيئة المصرفية التي تعمل بها، وذلك في إطار الاتفاقيات المبرمة بينها وبين البرامج الحكومية الهادفة إلى تطوير وترقية منظومة المشروعات المصغرة في الجزائر مثل برامج الوكالة لدعم تشغيل الشباب، وبرامج الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وغيرها، إلا أن صيغ وأساليب وإجراءات التمويل المعمول بها ضمن هذه البرامج لا تتلاءم ولا تتفق في الكثير من جوانبها مع الممارسات المعمول بها دوليا ضمن ما يعرف ببرامج التمويل الإسلامي الأصغر، والتي أشرنا إليها في الفقرات السابقة.

ولكن وعلى الرغم من ذلك هناك بعض التجارب الحديثة للبنوك الجزائرية التي حاولت فعلا تنفيذ برامج للتمويل الأصغر وفقا للمبادئ والإجراءات المعروفة والمعمول بها ضمن برامج التمويل الأصغر على المستوى الدولي، ومن ضمن هذه البنوك الجزائرية نذكر تجربة بنك البركة الجزائري.

تجربة بنك البركة الجزائري[[9]](#endnote-9): في إطار أحد المشاريع التنموية الممولة من قبل برنامج التعاون الدولي الألماني DEVED-GTZ وبمشاركة وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى مدينة غرداية، ومن اجل تسهيل حصول الحرفيين على التمويل الكافي للممارسة نشاطاتهم الحرفية، تم في هذا السياق تأسيس مع نهاية سنة 2008 مؤسسة للخدمات المالية المسماة اختصارا **FIDES Algérie** بالتعاون مع بنك البركة الجزائري، حيث تقوم المؤسسة بدراسة وتقييم مشاريع الحرفيين ومدى قابليتها للحصول على التمويل، حيث بناء على تلك الدراسة ترسل مؤسسة الخدمات المالية تلك الطلبات إلى بنك البركة الجزائري لتقديم التمويل لتلك المشاريع المقبولة، كما تقوم مؤسسة الخدمات المالية في إطار الاتفاقية المبرمة مع بنك البركة الجزائري بضمان المتابعة المستمرة للحرفيين المتحصلين على التمويل.

ونشير هنا إلى أن التمويل المقدم من قبل البنك هو وفق صيغة التمويل بالمشاركة بمبلغ أقصى قدره 500.000 دج لمدة تتراوح بين 12 و 24 شهرا، وتشير الإحصائيات المتوفرة حاليا إلى أنه خلال السنة الأولى من النشاط تم تمويل 45 مؤسسة، أين تم تسجيل حالتين فقط عن التأخر عن السداد في الآجال المتفق عليها.

أما فيما يخص تمويل النساء الحرفيات الماكثات في البيوت فقد تم اعتماد صيغة القروض بدون فوائد (القرض الحسن)، بمبالغ تتراوح مابين 10.000 دج و50.000 دج، ولمدة تتراوح مابين 3 إلى 12 شهرا،مع شرط أن يكون هؤلاء النساء منظمين في شكل مجموعات متضامنين فيما بينهم(أسلوب ضمان المجوعة).

*3ـ التمويل في إطار صندوق الزكاة***:** صندوق الزكاة هيئة شبه حكومية ومؤسسة دينية اجتماعية، تم إنشاؤه سنة 2003، يعمل **تحت** نظارة وزارة الشؤون الدينية والأوقاف والتي تضمن له التغطية القانونية بنا على القانون المنظم لمؤسسة المسجد، يقوم بتحصيل وجباية الزكاة عبر فروعه المتواجدة في مختلف ولايات الوطن، ثم يقوم أيضاً بتوزيعها على مصارفها الشرعية عبر نفس الفروع.

لا يتم صرف أموال الزكاة إلا من خلال محضر مداولات نهائية تقوم بإعدادها لجان ولائية مختصة، وتشمل هذه المحاضر قائمة اسمية بأسماء المستحقين تُضبط في الهيئات الاستشارية القاعدية والولائية بالتنسيق مع الجهات المختصة. [[10]](#endnote-10)

إضافة إلى الدور الأساسي الذي يقوم به صندوق الزكاة في تحصيل الزكاة وصرفها على مصارفها الشرعية خاصة منهم الفقراء والمساكين، فإنه يقوم أيضاً بتمويل المشاريع المصغرة للشباب بصيغة القرض الحسن، وهذا بغية تفعيل دور الصندوق في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.

كما أن هذه السياسة تدخل ضمن الإستراتيجية العامة للصندوق، بحيث تستند إلى مقولة سيدنا عمر) رضي الله عنه( لموزعي الزكاة "إذا أعطيتم فأغنوا"، أو ترتكز على فكرة يتبناها القائمون على الصندوق مفادها "لا نعطيه ليبقى فقيراً إنما ليصبح مزكياً".

والجدول الموالي يبين نسبة مساهمة الصندوق في التمويل الإسلامي الأصغر

*4ـ المنظمات غير الحكومية:* تلعب المنظمات غير الحكومية دورا بارزا في مجال التمويل الأصغر، وقد بدأت بعض تلك المنظمات في الآونة الأخيرة نحو التحول إلى مؤسسات مالية مستقلة مرخص لها بذلك وفقا للقوانين المصرفية المعمول بها،وبالنسبة للجزائر تعتبر جمعية تويزة الجزائرية التي تأسست في سنة 1989، الجمعية المعترف لها بخبرتها في مجال التمويل الأصغر،من خلال إنشائها لبرنامج يتضمن تقديم المساندة لأصحاب المشروعات المصغرة والصغيرة،خصوصا في الولايات التالية:تيزي وزو،الجزائر والبليدة وبومرداس، وتيبازة وبجاية.

ورغم بعض العوائق التي تكتنف مجال عمل جمعية تويزة الجزائرية، إلا أنها تعكف حاليا على تحسين أساليب وإجراءات عملها في نشاط مساندة المقترضين،وهي تفكر في تحويل نشاطها التمويلي إلى عمل مؤسسي.

**المحور الثالث: تطورات التمويل الإسلامي الأصغر في الجزائر وتحديات القضاء على الفقر دراسة مقارنة مع بنغلادش**

***أولا: التمويل الأصغر في بنغلاديش يبن الإسلامي والتقليدي***

من خلال مؤشر ميكروسكوب العالمي الخاص ببيئة عمل التمويل الأصغر لسنة 2010 تحتل بنغلاديش المرتبة 33من أصل 54 دولة، وهي لذلك تتمتع بمكانة عامة بارزة للتمويل الأصغر وهذا بسبب وجود بنك غارمين، ويعتمد هذا التقرير على مجموعة من المؤشرات عددها 13 مقسمة إلى ثلاث أقسام رئيسية الإطار التنظيمي، مناخ الاستثمار، التطوير المؤسسي.

*1ـ نشأة التمويل الأصغر ونشأة بنك غارمين*: لفت نظر الدكتور محمد يونس أن بعض النساء في القرى القريبة من الجامعة التي يعمل بها، وهي جامعة شيتاجونج بجنوب بنجلاديش، يحتجن مبالغ بسيطة ليبدأن مشروعات صغيرة مثل تربية الدواجن أو إنتاج الألبان أو البيض، ولكنهن عاجزات عن الحصول على هذا التمويل، فعندما يذهب الفقراء للبنوك التقليدية للحصول على تمويل يجدون أن هناك طريقين، وهو إما أن يقدموا ضمانات للقروض، وهي غير متوافرة عادة، وإما أن يطلبوا قروضا شخصية، وعادة ما تقدم البنوك مثل هذه القروض لرجال الأعمال الذين حققوا نجاحا في السوق، وليس للفقراء الذين يريدون أن يبدؤوا من الصفر، وتكون النتيجة هي استمرار الحلقة المفرغة للفقر. غير أن يونس رأى انه من الممكن كسر هذه الحلقة ببساطة عن طريق تقديم قروض صغيرة بدون ضمانات للمزارعين إذا كانت لديهم مشاريع قابلة للتنفيذ.

وبدأ يونس بتقديم قروض لا تتجاوز قيمتها 27 دولارا لمجموعة من السيدات في قرية مجاورة للجامعة التي كان يعمل بها في عام 1976. ولان هناك احتياجا شديدا لتمويل المشروعات الصغيرة في بنجلاديش فقد وجد أسلوب يونس كثيرا من المتحمسين له، وتحولت فكرته إلى بنك "جرامين"، وهي كلمة تعني قروي باللغة البنغالية، وأصبح أول بنك في العالم يقدم القروض للفقراء الذين لا ترغب البنوك التقليدية في إقراضهم.

وعبر سنوات عمله، قدم البنك قروضا لنحو 6.6 مليون فرد، 97% منهم من النساء، في نحو 700 ألف قرية، ويشترط البنك أن يتم سداد القرض بالكامل قبل منح أي قرض جديد، وبلغت نسبة سداد القروض فيه 99%، وهو مؤشر على نجاح القروض التي يقدمها البنك. وتحول "بنك جرامين" أو بنك الفقراء كما اشتهر، إلى نموذج تم تقليده في بلاد كثيرة بأسماء مختلفة، لكن المفهوم واحد: تقديم قروض صغيرة للفقراء لتمويل مشروعات صغيرة تهدف لإخراجهم من الحلقة المفرغة للفقر. [[11]](#endnote-11)

وقد تحصل بنك غارمين على جائزة نوبل للسلام لسنة 2006 مناصفة مع مؤسسه الدكتور محمد يونس نظير جهودهما في خلق تنمية اقتصادية واجتماعية تساهم بشكل كبير في استتاب الأمن، فلا آمان ولا سلم مع الفقر.

*2ـ أهداف البنك***:** إن أهداف البنك منذ نشأته واضحة ومحددة ويمكن أن نوجزها في مجموعة النقاط التالية:

* تقديم التسهيلات المصرفية للفقراء من الرجال والنساء.
* الحد من استغلال المرابين للفقراء.
* إيجاد فرص للتوظيف الذاتي لعدد كبير من القوة العاملة العاطلة عن العمل.
* دمج أفراد جزء من المجتمع المهمش في نموذج مؤسسي يستمدون منه قوتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.
* كسر الحلقة المفرغة للفقر والتخلف من دخل قليل ومدخرات قليلة واستثمارات قليلة إلى دخل قليل، إلى نسق عكسي متصاعد.

*3ـ نشاط بنك غارمين:*إن الفئة المستهدفة هي الأشد فقرا وهم الذين لا يملكون أرضا زراعية أو يملكون بيوتا قيمتها لا يمكن أن تغطي قرضا بسيطا، أي أن البنك يرمي إلى محاربة الفقر والتقليل من معاناة الفقراء.

ويقدم البنك قروض صغيرة: وهي قروض لا تعطى للاستهلاك، وهناك أنواع من القروض منها القرض العام الذي يحصل عليه جميع أعضاء البنك، والقرض الموسمي لدعم الزراعة الموسمية لمدة لا تتجاوز 6 أشهر يسدد على أقساط أسبوعية وهناك قروض أخرى عائلية وإسكانية وغيرها من أنواع القروض.

أما الفائدة وهي العنصر الفصل بين التمويل الأصغر الإسلامي والتمويل الأصغر التقليدي، فهي في البداية كانت منعدمة ولكن مع نمو وتوسع حجم الإقراض وضع معدل ضئيل للفائدة يغطي وحسب المصاريف الإدارية، وهي الأدنى في بنغلاديش حيث تفرض 10% على المشروعات الدارة للدخل، و7% على قروض الإسكان و5% على قروض الطلاب، ومنعدمة على قروض المتسولين.

أما بالنسبة للضامنات فالبنك لا يطلب ضمان مادي، بل يطالب بضمانات شخصية على مستوى المجموعة (5 أشخاص) يكفل بعضهم بعضا، ويختارون بعضهم البعض بملء إرادتهم على أساس الثقة والقارب في العمر والفكر والمستوى والمكانة، ويمارسون ضغطا على بعضهم البعض لتسديد الأقساط الأسبوعية أو النصف شهرية.

مساهمة التمويل الأصغر الإسلامي في محاربة الفقر في بنغلاديش:

استطاع بنك غارمين من تحقيق العديد من النتائج ليس على أرض بنغلاديش وحسب بل تمت محاكة التجربة في العديد من الدول العربية والإسلامية على غرار ماليزيا والسودان ومصر وغيرها من الدول التي تبنت الفكرة.

فقد استطاع البنك من تحقيق أرباح منذ تأسيسه باستثناء الأعوام 1983 ـ 1991ـ 1996 حيث يبغ إجمالي أعمال البنك خلال سنة 2005 حوالي 116.4 مليون دولار وإجمالي النفقات 97.17 مليون دولار وبلغ صافي الأرباح 15.61 مليون دولار، وكان من نتيجة برامج البنك على الفقر من خلال أحد المسحات الداخلية أن 58% من أسر مقترضي البنك قد نجحت في تخطي خط الفقر، بينما تتحسن ظروف النسبة الباقية يشكل مضطرد وهي في طريق الخروج من براثين الفقر.

كما أن عملاء البنك من المقترضين من ذوي الفقر المدقع يمتلكون الآن 92 % من أسهم البنك وهم كذلك أعضاء في مجلس إدارته إذ يمثلون 9 من 13 عضو أي بنسبة 69% تقريبا، وهم بذلك المستحقون لأرباح البنك والمشاركون بقوة في صناعة قراراته. [[12]](#endnote-12)

***ثانيا: مساهمة التمويل الأصغر الإسلامي في محاربة الفقر في الجزائر***

إن مساهمة التمويل الإسلامي الأصغر في الحد من ظاهرة الفقر في الجزائر وإن كانت هذه المساهمة غير معتبرة وليست مباشرة، فإننا نركز الدراسة على مساهمة برنامج دعم تشغيل الشباب ومساهمة صندوق الزكاة.

*1ـ مساهمة برنامج دعم تشغيل الشباب:*إذا نظرنا إلى بعض الأرقام المنجزة من طرف الوكالة، بداية بالتوزيع الإجمالي للمؤسسات المصغرة الممولة حسب مختلف الأنشطة وبالصيغتين، فهناك أنشطة تجلب الشباب المستثمر ويفضل إنشا**ء** مؤسسة مصغرة فيها، وهناك أنشطة أخرى تكاد تكون منعدمة، حيث لا يتوجه لها الشبابالمستثمر لإقامة مشاريعهم، بالرغم من أهمية مساهمتها في الاقتصاد، والجدول أدناه يبين ذلك.

**الجدول رقم (6):توزيع المؤسسات الصغيرة الممولة حسب قطاع النشاط إلى غاية جوان 2009**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **قطاعات** | **عدد المشاريع** | **مناصب الشغل المنشأة** | **مبلغ الاستثمار 103 دج** |
| الخدمات | 33.289 | 91.693 | 68.590.984 |
| نقل المسافرين | 12.684 | 31.720 | 23.681.851 |
| الصناعة التقليدية | 16.716 | 34.983.262 | 57.200 |
| نقل البضائع | 13.758 | 28.171 | 32.094.745 |
| الزراعة | 11.429 | 29.729 | 24.725.106 |
| الصناعة | 6.025 | 21.524 | 19.682.746 |
| البنا**ء** و الأشغال | 5.350 | 20.445 | 15.457.525 |
| الأعمال الحرة | 2.898 | 7.166 | 3.855.293 |
| الصيانة | 2.266 | 6.300 | 3.808.448 |
| الصيد | 537 | 2.765 | 3.087.878 |
| الري | 348 | 1.475 | 2.021.292 |
| **المجموع** | 105.300 | 298.188 | 231.989.135 |

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نشر ة المعلومات الإحصائية رقم 15 ،السداسي الأول 2009 ، ص: 35

من الجدول نلاحظ توزيع المؤسسات المصغرة على مختلف القطاعات، حيث بلغ عددها الإجمالي في نهاية جوان 2009 ما يقارب 105.300 مؤسسة مصغرة، بحجم استثمار إجمالي قيمته 231.989.135دج، نجد أن كلا من قطاع النقل والخدمات يحظى باهتمام الشباب المستثمرأكثر من باقي القطاعات الأخرى، وقد يرجع ارتفاع عدد المشاريع المنجزة في هذين القطاعين إلى سهولة إنشاء المؤسسة وعدم تطلب مستوى تأهيلي عالٍ، بالإضافة إلى أنها قطاعات مربحة ولا تتطلب مجهوداً كبيراً.

معظم تمويلات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب سوا**ء** في صيغة التمويل الثنائي أو الثلاثي لم تكن مدروسة بطريقة علمية أو اقتصادية، بقدر ما فرضتها ظروف سياسية، وبالتالي كانت هناكنسب مرتفعة للتعثر في هذه القروض، سوا منها الممنوحة من الوكالة لوحدها في التمويل الثنائي، أو مع البنوك في التمويل الثلاثي.

*2ـ مساهمة صندوق الزكاة:* أن مساهمة صندوق الزكاة في الحد من ظاهرة الفقر في الجزائر تدخل ضمن الإستراتيجية العامة للصندوق، بحيث تستند إلى مقولة سيدنا عمر) رضي الله عنه( لموزعي الزكاة "إذا أعطيتم فأغنوا"، أو ترتكز على فكرة يتبناها القائمون على الصندوق مفادها "لا نعطيه ليبقى فقيراً إنما ليصبح مزكياً".

والجدول الموالي يبين نسبة مساهمة الصندوق في التمويل الإسلامي الأصغر

**الجدول رقم (7): المستفيدون من قروض حسنة من صندوق الزكاة الجزائر**

|  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| السنة | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 |
| عدد المشاريع الممولة | 250 | 466 | 857 | 1147 | 800 | 1400 | 3000 |

**المصدر: موقع وزارة الشؤون الدينية والأوقاف**

من خلال معطبات الجدول نلاحظ أن التمويل الإسلامي الأصغر المقدم من طرف صندوق الزكاة ينمو بشكل مستمر ويتطور من سنة إلى أخرى، غير أن الملاحظ أن التطور في حجم التمويل كان بارزا ومعتبرا خلال سنة 2009 حيث نما بمعدل يفوق 75%  ولعب ذلك يرجع إلى الحملة التي طرحها الصندوق في تلك السنة لمساندة الشعب الفلسطيني،

***ثالثا: تقييم مساهمة التمويل الإسلامي الأصغر للحد من ظاهرة الفقر في الجزائر*:** من خلال تحليل المعروض من الصيغ التمويل الإسلامي الأصغر في الجزائر والطلب عليه نجد أن هناك فجوة غير عقلانية لا يمكن أن تملأها الجهات الرسمية والجهات المانحة غير الرسمية، لذلك يجأ الفقراء إلى التمويل الأصغر التقليدي

ويمكن إرجاع هذه الفجوة إلى مجموعة من الأسباب، والسبب الرئيسي والمباشر بطليعة الحال هو تفوق الطلب على العرض والسؤال هنا لماذا هذا الخلل؟ لعل أهم الأسباب التي تجيب عن هذا التساؤل هي كما يلي:

* غياب سياسات وتشريعات مساندة لقطاع التمويل الإسلامي الأصغر.
* غياب قاعدة معلومات لشبكة التمويلات الإسلامية الصغيرة
* ضآلة حجم التمويل المقدم من طرف صندوق الزكاة وهذا لضعف التحصيل إذ لا يغطي سوى جزء ضعيف جدا من زكاة الجزائريين مع غياب الإحصائيات الرسمية.
* كما أن تقديم القروض من طرف صندوق الزكاة لا يقابله أي ضمانات مما يشجع بعض المستفيدين من ضعاف النفوس على عدم تسديد القرض، وهو ما يضعف دائما الجانب التحصيلي للصندوق ومن ثم الجانب التمويلي.
* الإجراءات الإدارية المعقدة تعيق عملية التمويل الإسلامي الأصغر.
* كما أن فكرة استثمار أموال الزكاة ليست محل إجماع الفقهاء بل هي محل اعتراض أغلبهم، ذلك الزكاة معاملة مالية وردت مصارفها الثمانية بدقة ووضوح في القرآن الكريم.

**خاتمة**:

إن تمويل الأصغر الإسلامي في الجزائر له هيئات مختلفة، ولكن التمويل بصيغة القرض الحسن قد يكون مقتصراً على الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ وصندوق الزكاة، وهناك مؤسسات حكومية أخرى تمنح هذا النوع من القروض أو التمويلات مثل الوكالة الوطنية للقرض والتي تمنح في حالات معينة قروضاً حسنة خاصة لدعم أنشطة النسا الماكثات **ء** ،ANGEM المصغر في البيوت، إلا أننا لم نتناول هذا النوع من التمويل لصغر حجمه حيث يمكن إدراجه ضمن التمويل المتناهي الصغر وليس التمويل المصغر.

وفي الواقع، يتفق معظم مروجي التمويل الأصغر، في الأغلب على أن التمويل الأصغر وحده لا يمكن القيام بتلك المهمة، كما لا تعد الصحة أو التعليم أو حتى النمو الاقتصادي حلا منفردا لمشكلة الفقر، بل يجب أن يتضمن الحل مجموعة عريضة من التدخلات في جميع المجالات وبمختلف الأدوات.

وكما قال البروفسور محمد يونس " لا يعد التمويل الأصغر علاجا سحريا يستطيع القضاء على الفقر بضربة واحدة قاضية، ولكنه يستطيع وضع نهاية للفقر لدى البعض والتخفيض من حدته لدى البعض الآخر، ومن ثم يمكن

ولتفعيل دور التمويل الإسلامي الأصغر في الجزائر للحد من ظاهرة الفقر لابد من تيني إستراتجية وطنية شاملة تشمل الأهداف التالية:

* وضع سياسات وتشريعات مساندة لقطاع التمويل الإسلامي الأصغر.
* تعزيز دور ودعم مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي.
* تطوير مؤسسات تمويل مستدامة.
* تشجيع البنوك في توفير خدمات التمويل الإسلامي الأصغر.
* أنشاء بنيات تحتية مساندة لتنمية التمويل الإسلامي الأصغر.
* بناء قاعدة معلومات لشبكة التمويلات الإسلامية الصغيرة.

**الهوامش:**

1. ـ جوديث براندسما و لورنس هارت ،تحسين عمل التمويل البالغ الصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ،منشورات مكتب شؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالبنك الدولي،1998.ص.1. [↑](#endnote-ref-1)
2. ـ Sébastien Boyé et autres,Le guide de la Microfinance ,éditions d'organisation,Paris,2006,p.17. [↑](#endnote-ref-2)
3. ـ ماركو اريا، " التمويل متناهي الصغر: نصوص وحالات دراسية"، كلية الادارة، جامعة تورينو، ايطاليا، 2006 ، ص 24. [↑](#endnote-ref-3)
4. ـ Rhyne, Elisabeth. (1998) “The Yin and Yang of Microfinance: Reaching the Poor and

   Sustainability”, *Microbanking Bulletin*, Issue 2, pp. 6-8. www.colorado.edu/EconomicsInstitute/bfmft/mbbdown.htm. [↑](#endnote-ref-4)
5. ـ طارق الله خان. تنمية التمويل الأصغر الإسلامي التحديات والمبادرات المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة السعودية 2008، ص24. [↑](#endnote-ref-5)
6. ـ سالم توفيق النجفي، د.احمد فتحي عبد المجيد. السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2008، ص40. [↑](#endnote-ref-6)
7. OECD 2001, The DAC Guidelines Poverty Reduction : International Development, www.oecd.org, consulter le 23/01/2011. [↑](#endnote-ref-7)
8. ـ المادة: 06 من المرسوم التنفيذي رقم 96ـ 296 المؤرخ في سبتمبر 1996. [↑](#endnote-ref-8)
9. ـ Philippe Couteau,Expérience pilote de microfinance innovante à Ghardaia,les actes des assises nationales de l'artisanat,Novembre 2009,p.132 [↑](#endnote-ref-9)
10. ـ موقع وازرة الشؤون الدينية والأوقاف الجزائرية [www.marwakf-dz.org](http://www.marwakf-dz.org) في 20/04/2013. [↑](#endnote-ref-10)
11. ـ نحو مجتمع المعرفة، مركز الإنتاج الإعلامي، جامعة الملك عبد العزيز، العدد 03، السعودية 2008، ص 96. [↑](#endnote-ref-11)
12. ـ نحو مجتمع المعرفة، مركز الإنتاج الإعلامي، جامعة الملك عبد العزيز، العدد 03، السعودية 2008، ص 102. [↑](#endnote-ref-12)